● قوات اميركية.. (أرشيف)

التعقيدات السياسية والبقاء الأميركي في العراق

في مقابلة له مع الاسيوشيتد بريس يوم الثلاثاء الماضي صرح وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري عن اعتقاده عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة الاميركية لتدريب الجيش العراقي و ان المحادثات بشأن الموضوع مازالت جارية في بغداد

□ عن: واشنطن بوست

و قال الوزير " نحن بانتظار حصول تقدم في هذه المحادثات في شهر تشرين الاول ". من جانبها، تنظر ادارة اوباما في ابقاء ٣٠٠٠ الى ٥٠٠٠ من قواتها من اجل هذه المهمة. و قال مسؤول مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي رفض ذكر اسمه بسبب حساسية الموضوع بان بغداد قد تطلب ابقاء ٢٥٠٠ فقط من القوات لأجل ذلك.و قال زيباري " اعتقد اننا سنعقد اتفاقية بشأن التدريب " لكنه لم يذكر عدد القوات التي ستبقى و انما اكد على التدريب و ليس المهم كم عدد القوات التي ستبقى و انما المهم هو الالتزام ". و اضاف زيباري انه لن يكون هناك شيء جديد بخصوص القوات الاميركية او الاتفاقية الامنية مع الاميركان " لقد تغيرت الظروف السياسية في العراق، و هذا هو السبب في صعوبة الموقف".

اي مقترح لابقاء القوات الاميركية في العراق بعد نهاية العام ستتم معارضته بقوة من قبل التيار الصدري المعارض للوجود الاميركي و الذي هدد باستئناف اعمال العنف اذا ما بقيت القوات الاميركية خلال عام ٢٠١٢. و قال مشرق ناجي، النائب عن التيار الصدري، " نحن نرفض حتى بقاء المدربين. ان موقفنا واضح و على القوات الاميركية كافة مغادرة البلاد، اما التفاوض بشأن ابقاء هذه القوات فهو ضد ارادة الشعب العراقي ".

وقال زيباري ان الحكومة مدعومة من اغلب الزعماء السياسيين من اجل اجراء محادثات مع الاميركان حول ترتيبات مهمة التدريب لأن البلد يفتقر الى الخبرة العسكرية لحماية شواطئه و خطوط نفطه، و الى السيطرة على سمائه و دفاعاته الجوية، و حتى القوات البرية بحاجة الى التدريب ". لكنه قال ان على الحكومة تحشيد الدعم في البرلمان من اجل مهمة التدريب كما فعلت في كسب موافقته على اتفاقية وضع القوات الاميركية.

المقابلة أجريت مع وزير الخارجية بعد ساعات من اعلان المسؤولين في بغداد عن توقيع صفقة بقيمة ٣ مليارات دولار لشراء ١٨ طائرة مقاتلة اف-١٦ من الولايات المتحدة. و من المتوقع عدم وصول الطائرات الى العراق قبل الخريف القادم على اقل تقدير ما يعني انه لا يزال بالامكان الطلب من القوات الاميركية الاستمرار باخراج الدوريات الجوية في سماء العراق. و اضاف زيباري ان اهمية الصفقة هي " ان يعرف العالم بان العراق حليف للولايات المتحدة في المنطقة ". و لدى سؤاله عن حماية سماء العراق قبل وصول الطائرات و قبل تدريب الطيارين العراقيين، قال زيباري بان منطقة حظر الطيران في شمال العراق عام ١٩٩١-١٩٩٢ كان يسيطر عليها ستة ضباط اميركان فقط تمكنوا من" ردع غضب جيش صدام حسين". و ذكر بان سماء العراق يمكن حمايتها ايضا عن طريق التكنولوجيا، و من القواعد الجوية الاميركية في المنطقة. و قد حصل ذلك فعلا عندما سيطر الاميركان على مناطق حظر الطيران شمال و جنوب العراق من المملكة العربية السعودية و قطر و البحرين و تركيا.

خلال المقابلة الموسعة، قال زيباري ان قرار ابقاء القوات الاميركية في المناطق المتنازع عليها في اقليم كردستان العراق " سيعتمد على نتيجة محادثات الحكومة العراقية حول قضايا التدريب". و قال ايضا " هناك حاجة ماسة و عاجلة تتطلب من الاطراف كافة تمرير قانون سريع بشأن توزيع الثروة النفطية للعراق بين الحكومة الفيدرالية و الاطياف السكانية و الدينية في البلاد. النزاع، الذي يركز على المأزق الخاص بالسيطرة السياسية على منطقة كركوك، هو بين الكرد و العرب و التركمان. حيث تستقر كركوك على حقول النفط الرئيسية.

وقال زيباري ان المقترحات مازالت ترفع الى البرلمان، مضيفا ان المقترح الذي اتفق عليه الكرد و الحكومة الفيدرالية هو نسخة القانون لعام ٢٠٠٧ الذي فيه تسيطر الحكومة على اغلب النفط و الغاز المستخرج من الحقول الحالية اما الاكتشافات المستقبلية فان ادارتها تكون مشتركة بين بغداد و اقليم كردستان. و اضاف و هو يتحدث عن الشرق الاوسط اليوم " انا شخصيا اعتقد ان ربيع العرب لم يكن ممكنا مع وجود صدام في السلطة"، و ان لدى العراق الكثير ليقدمه لبلدان مثل تونس و مصر وليبيا التي تمارس انتقالا سياسيا بعد انتفاضاتها ضد الحكام المتسلطين، " كل منهم يجب ان يمر بالمراحل التي مررنا بها، و نحن نرى التوترات و المصاعب الناجمة عن تبني نظام جديد... نظامنا و ديمقراطيتنا ليست كاملة، لكن الأطر متوفرة من اجل ايجاد الحلول لكل المشاكل".

■ ترجمة المدى

الحكومة تدعم تقاعد المحامين والعمل بنظام الحوافز للشركات

□ بغداد / المدى

● الدباغ

أعلن المتحدث باسم الحكومة العراقية، موافقتها على دعم صندوق تقاعد المحامين بمبلغ مليار دينار يمول من احتياطي الطوارئ ضمن موازنة ٢٠١١، وتأهيل وترميم بناية نقابة المحامين من أجل استضافة مؤتمر اتحاد المحامين العرب وتكليف إحدى شركات وزارة الإعمار والإسكان مسؤولية التأهيل والترميم.

وتابع الدباغ في بيان له ان "المجلس وافق على إعادة العمل بنظام الحوافز للشركات الممولة ذاتياً الرابحة فقط وفق تعليمات وضوابط تضعها وزارة المالية وتعرض على مجلس الوزراء".

ولفت الدباغ الى أن "المجلس أقر الضوابط المقترحة لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ٥٩ لسنة ٢٠١١ الخاصة بتخلية عقارات الدولة التي يشغلها المسؤولون ممن بحوزتهم أكثر من عقار واحد"، مشيرا إلى أن "المجلس صادق على تقرير العراق حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW ومشروع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان في العراق والتي تضمنت اقتراح تشكيل لجنة وطنية للتنسيق والمتابعة تتولى متابعة تنفيذ الخطة".

وأوضح المتحدث باسم الحكومة أن "اللجنة المقترحة تضم في عضويتها إضافة إلى الوزارات والجهات المعنية ممثلين عن قسم حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بصفة استشارية وتشكيل سكرتارية فنية دائمة تتولى المهام الإدارية والتنظيمية والفنية والمالية للجنة المالية وتوفير تخصيص مالي للجنة الوطنية للتنسيق والمتابعة للتعزيز حيادية اللجنة وتنفذ الخطة على ثلاث مراحل تطبيق الخطة، ومتابعتها ثم تقييمها".

كما قال ان "مجلس الوزراء وافق خلال جلسته الـ٤٧ على إقرار توصيات لجنة شؤون الطاقة بشأن توقيع عقود القرض الياباني لتأهيل الوحدة الثانية في محطة كهرباء المسيب الحرارية بمبلغ مقداره ٤٣٤,٢٧٥,٠٠٠ دولار أميركي".

وأضاف الدباغ أن المجلس وافق أيضا على "إحالة مشروع محطة كهرباء الرميلة الغازي (٥ وحدات كل منها ٢٩٥ ميغاواط) بعهدة شركة HyundaiEngineering لأعمال EPC بمبلغ إجمالي قدره ٣٠٨,٠٦٤,٠٠٠ دولار أميركي وبمدة تنفيذ أمدها ٢٣ شهرا متضمناً جميع المواصفات الفنية والتجارية المطلوبة حسب وثائق الدعوة".

وأوضح المتحدث باسم الحكومة أن "المجلس وافق على إحالة مشروع محطة كهرباء شط البصرة الغازية (١٠ وحدات كل منها ١٢٥ ميغاواط) بعهدة شركة Metka لأعمال EPC بمبلغ إجمالي مقداره ٣٤٨,٨٧٠,٠٠٠ دولار أميركي ومدة تنفيذ أمدها ٢٤ شهراً متضمناً جميع المواصفات الفنية والتجارية المطلوبة حسب وثائق الدعوة".

انقسام في التحالف الوطني لتشكيل وزارة أغلبية

العراقية" تراهن على الخلاف بين بغداد وأربيل"

□ بغداد: احمد علاء

أبدت القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي دعمها وتأييدها للتوجه الجديد الداعي لتشكيل حكومة اغلبية سياسية، بوصفها السبيل الوحيد لتجاوز الازمات الحالية نتيجة اتساع الخلاف بين الاطراف المشاركة في الحكومة الحالية بزعامة نوري المالكي، وفي مجلس النواب تجددت الدعوات نحو الخيار الجديد.

وقال النائب عن العراقية نبيل حربو لـ "المدى" أمس:"شهد مجلس النواب توجها تبنته بعض الكتل النيابية لتشكيل حكومة اغلبية سياسية، لتجاوز الازمات التي تعيشها البلاد، نتيجة الخلاف حول تطبيق اتفاق اربيل، والعراقية تؤيد وتدعم هذا التوجه بوصفه خيارا ديمقراطيا ومن شأنه تحقيق المصلحة الوطنية، وتصحيح مسار العملية السياسية".

من جهته اكد النائب عن ائتلاف دولة القانون خالد الاسدي تداول موضوع تشكيل حكومة اغلبية سياسية بين اعضاء مجلس النواب وقال:" من المحتمل انسحاب بعض القوى من الحكومة، والان يطرح موضوع تحقيق اكثرية برلمانية لتشكيل حكومة اغلبية سياسية " معربا عن اعتقاده بان تحقيق هذا التوجه يتطلب رسم معالم جديدة لخريطة التحالفات:" امكانية ذلك غير متوفرة في الوقت الحاضر لان التحالف الوطني بتماسك وحدة مكوناته سيحافظ على حقه بوصفه الكتلة الاكبر بقيادة الحكومة الحالية ".

وفيما تنتظر بغداد وصول وفد اقليم كردستان لبحث ورقة المطالب الكردية وتسوية الخلافات بين الحكومة الاتحادية والاقليم، استبعد النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محسن السعدون ان يكون اللقاء الاخير بين الرئيس بارزاني و اياد علاوي له علاقة بتشكيل حكومة اغلبية سياسية:" اللقاء لم يتطرق الى هذا الموضوع وهذا التوجه يتطلب تفاهمات بين الكتل النيابية، وزيارة علاوي للاقليم ليست الاولى، وتأتي في اطار بلورة رؤية واضحة لغرض تحقيق اتفاق موحد لضمان نجاح العملية السياسية ".

وكان زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي اول من طرح فكرة تشكيل حكومة اغلبية سياسية لانها بحسب وجهة نظره تتجاوز الاصطفافات الطائفية والمذهبية وتضع حدا للمحاصصة وتأثيرها في الاداء الحكومي.

وأثار تبني العراقية حكومة الاغلبية السياسية استغراب دولة القانون، بحسب النائب صالح الحسناوي:" "حكومة الاغلبية يجب ان تكون مبنية على قاعدة سياسية وليس على اساس عرقي او طائفي، وائتلافنا اول من طرح هذه الفكرة، ليضمن حكومة بعيدة عن المحاصصة لكن الفكرة رفضت، ونستغرب تبنيها من قبل رافضيها في الوقت الحاضر ".

نائب كويتي يرفض ترسيم الحدود

رفض النائب خالد العدوة مطالبة اكثر من مئة نائب عراقي بالطعن في قرار ترسيم الحدود بين العراق والكويت، معتبراً ان ذلك الامر مرفوض جملة وتفصيلا، وان الحدود الكويتية العراقية تم ترسيمها بقرارات امممية، وفق قرار مجلس الامن الدولي رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣.

واضاف العدوة في تصريحات صحفية امس ان تلك القضية، وبالقرارات الدولية سابقة الذكر، اصبحت منتهية ولا رجعة فيها، مطالبا الحكومة الكويتية بالتمسك بموقفها السابق الذي اعلنت عنه من قبل في مناسبات عدة.

العراق يطور محطات أقمار اصطناعية

أبرم العراق امس الاربعاء عقدا مع شركة اميركية بقيمة تصل الى اكثر من مليون ونصف المليون دولار يقضي بتطوير محطات الأقمار الصناعية VSAT.

وقالت وزارة النقل العراقية في بيان، إنها أبرمت عقداً مع شركة NDSATCOM الأميركية لتجهيز ونصب وتشغيل محطات الأقمار الصناعية VSAT الداخلية بشكل تجريبي.

وقال البيان إن الشركة ستلتزم بـ"تدريب عدد من المهندسين لمدة عشرة أيام في الولايات المتحدة الاميركية على نفقتها كما تلتزم بتزويد المنشأة بالمواد الاحتياطية مع تقديم شهادة منشأ للأجهزة ".

الأعرجي يدعو للتحفظ على معتقلي الرطبة

طالب عضو لجنة الامن والدفاع والنائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي، الحكومة بالتحفظ على المتهمين بحادثة النخيب.

وقال الاعرجي في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء امس الاربعاء " ان العراق يتعرض الى هجمة كبيرة تقف وراءها دول اقليمية وبالتعاون مع شركاء في الحكومة العراقية يحاولون اسقاط العملية السياسية والحكومة واستغلوا الاصوات التي دعت الى اعادة النخيب الى كربلاء لتامين طريق الحجاج من الارهاب"، مشيرا الى الحاجة للوعي الكامل من قبل القيادات الامنية بالمرحلة.

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
نائب رئيس التحرير: عدنان حسين
مدير التحرير: علي حسين
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

استبداد الحكومة

يعتقد أصحاب الحكومة أننا نبالغ إذ نتحدث عما نراه نزعة استبدادية لدى حكومتهم لا نريد لها أن تشتدّ وتتفاقم الى حدّ التسبب في "خراب البصرة". صحيح ان لدينا دستوراً يحول دون قيام الدكتاتورية، لكننا نرى بأم العين تجاوزات متكررة على مبادئ الدستور وأحكامه بذرائع عجيبة وتخريجات غريبة.

كان صدام حسين مستبداً، ولهذا ناضلنا ضده، أو بالأحرى ضد استبداده الذي دفعنا إلى أن نكون في صف المعارضين الناشطين في سبيل إسقاطه من أجل أن يكون لنا نظام غير استبدادي، أي ديمقراطي، يستحقه شعبنا ونريد له أن يتحقق بأسرع ما يكون، ولهذا لا نتردد في انتقاد كل مظهر استبدادي في سلوك النظام الجديد ومؤسساته المختلفة، بمن فيها الحكومة والبرلمان والقضاء والهيئات المستقلة، حتى لا تسقط بلادنا من جديد في هوّة الدكتاتورية فيتواصل خرابها الذي صنعه استبداد صدام حسين.

أمس نشرت الزميلة "العالم" تقريراً يدلل على اننا على حق في الحديث عن نزعة الاستبداد لدى الحكومة الحالية. فالتقرير يعرض لمعاناة الصحفيين الأجانب الراغبين بالعمل في العراق، إذ لا يحصلون على فيزا دخول من سفاراتنا في بلدانهم، ولا يلقون المعاملة اللائقة إذا ما دخلوا. الأنكى أنهم عندما يدخلون الى البلاد عن طريق اقليم كردستان يُعاملون كما لو انهم تسللوا بصورة غير شرعية .. هل بات الإقليم في عرف السلطات الحكومية خارج السيادة العراقية؟ لماذا إذن ضجة الزعيق والبعيق عندما يُعلن أحدهم، كالنائب حسن العلوي، أن للكرد الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم وتشكيل دولتهم المستقلة؟

من قبل أغلق صدام حسين حدود العراق الجوية والبرية والبحرية في وجه الصحفيين الأجانب لعقود من الزمن. ولم يكن مرحباً بأي صحفي الا إذا كان يرغب فيه صدام نفسه. ومع ذلك لم يستطع صدام منع وصول الحقيقة عن نظامه واستبداده الى الرأي العام العالمي.. وكان الفضل في ذلك بالدرجة الاولى الى الصحفيين الأجانب.

مثل صدام، فعل كل المستبدّين، ومنهم الذين تهاوت عروشهم خلال الأشهر الماضية أو تهتز الآن إيذاناً بقرب السقوط، فلم ينفعهم ذلك في شيء.

هذه الاجراءات المعيبة في حق الصحفيين الأجانب الذين جازف بعضهم بحياته في سنوات الفورة الارهابية، لا نستغربها في الواقع، فهي تندرج في إطار إجراءات أوسع شملت الاعلام الداخلي الذي يُراد له أن يكون بعين واحدة ترى فقط ما تريد الحكومة للناس أن يروه. وفي هذا الاطار كانت اعتداءات أجهزة الأمن على الصحفيين والتي لم تتوقف حتى بعد صدور القانون الذي تتفاخر به الحكومة، قانون حقوق الصحفيين، الذي ضَمِن "حقوق" الحكومة في تقييد حرية الإعلام والاعلاميين. وفي الاطار نفسه جاء اقتراح الحكومة مشروعي قانونين من شأنهما قمع حرية الرأي والتفكير والتعبير بكل الوسائل وتكميم الأفواه والأقلام والكومبيوترات، وهما مشروع قانون حرية التعبير والتنظيم ومشروع قانون الجرائم الالكترونية.

منع الصحفيين الأجانب من دخول البلاد والعمل بحرية يناقض الديمقراطية، مبادئ وممارسة.. إنه استبداد صريح.